آداب الرافدين – العدد (40)		1426هـ –2005 م

التأويل النحوي للقراءات القرآنية في كتاب "مشكل اعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب

نوفل علي مجيد الراوي (*)

توطئة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف خلق الله أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقتدى به إلى يوم الدين..

وبعد، فتعد القراءات القرآنية مصدراً مهماً من مصادر المعرفة وينبوعاً ثراً لطالب العلم، ولمن يريد أن ينهل من هذا المنهل العذب.

وتعرف القراءات بأنها: وجوه لأداء النص القرآني، أما الاختلاف الحاصل بين هذه الوجوه، فهو اختلاف تغاير لاختلاف تضادِ، وهذا الاختلاف يكون معنوياً، وصوتياً، ونحوياً وصرفياً. ويتفرع عن هذه العلوم الرئيسة موضوعات جزئية، فموضوعنا "التأويل النحوي للقراءات القرآنية" من موضوعات علم النحو. وقبل أن ادخل في صلب الموضوع ارتأيت المكوث عند دلالة التأويل في اللغة والاصطلاح.

التأويل لغة: مأخوذ من الأول وهو الرجوع، جاء في لسان العرب (1): "الأوْل: الرجوع، آل الشيء يؤول أولا ومالاً رجع، وأوَّل الشيء رجَّعه، وأُلتُ عن

(*) مدرس مساعد - قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الموصل.

(1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: 13/33-34.

الشيء: ارتددتُ، وفي الحديث: "من صام الدهر فلاصام ولا آل، أي ولارجع إلى الخير" ثم قال وأوَّل الكلام وتأوَّلـهُ دبـَّرَهُ وقدَّره، وأوَّله وتأوَّلهُ فسرهُ".

فعلى هذا يكون التأويل مأخوذاً من الأول بمعنى الرجوع، "فكأن المؤوَّل أرجع الكلام إلى ما يحتمله من المعاني"(2) .

وقيل التأويل مأخوذ من الأيالة وهي السياسة: فكأنَّ المؤول يسوس الكلام ويضعه في موضعه"(3). قال الزمخشري (ت538هـ)(4) : (آل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالةِ، وأتالها وهو مُؤتال لقومه مِقتالٌ عليهم، أي سائسٌ مـُحتـَكِمٌ)

التأويل اصطلاحاَ: "نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل، لولاه ما ترك ظاهر اللفظ"(5).

والتأويل في الاصطلاح الشرعي هو: "صُرف اللفظ عن معناه إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمِل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة"(6).

ويراد بالتأويل النحوي:"حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"(7).

ولعل أهم الوسائل التي يلجأ إليها في التأويل: التضمين، والتقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، .. الخ، وهذه المسألة وقف عندها مكي بن أبي طالب بن حموش

---

(2) التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي: 16/1.

(3) م.ن، والصفحة نفسها

(4) أساس البلاغة: 25

(5) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: 80/1.

(6) التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف: 34.

(7) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح احمد الحموز: 17/1.

القيسي (ت 437هـ) في تأويله طائفة من النصوص التي وردت في كتابة "مشكل إعراب القرآن" ولعل اهتمام مكي فيه متأتٍ من أنّ للقراءات القرآنية السبعية وغيرها أثراً قوياً في الإكثار من التأويلات إمّا لإبعادها عن الضعف والشذوذ، وإمّا لإخضاعها للأصول النحوية خوفاً عليها من الانهيار(8).

التضمين

في مدلوله اللغوي هو: جعل الشيء في شيء آخر، جاء في لسان العرب (9): "ضمَّن الشيء الشيء أودعهُ إياه كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر، وكل شيء اَحْرِزَ في شيء ضمنهُ" .

والتضمين اصطلاحاً هو: "إعطاء الشيء معنى الشيء، تارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأما في الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً كقوله تعالى: (حقيقٌ عليّ أن لا أقول على الله الاّ الحق) (الأعراف: 105). ضمن (حقيقٌ) معنى (حريصٌ) ليفيد أنه محقوق بقوله الحق وحريصٌ عليه(10).

وثمة خلاف بين النحويين في ما تصح نيابته" فالبصريون – عموماً – لا يجيزون انابة حرف مكان حرف، بل يقولون بجواز التناوب بين الأفعال"(11). فالفعل عندهم "إمَّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، وإمَّا على تضمين الفعل

---

(8) م. ن ، والصفحة نفسها.

(9) 3/257-258.

(10) البرهان في علوم القران: 3/388.

(11) تناوب حروف الجر في لغة القران، د. محمد حسن عواد: 11و12.

معنى فعل يتعدى بذلك الحرف"(12)، وذهب الكوفيون إلى القول بجواز" انابة حرف مكان حرف" (13). وكان ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) قد رجح هذا المذهب الأول إذ يراه بأنه "اقل تعسفاً"(14).. وجديرٌ بالذكر أن ليس كل البصريين منكرين للإنابة بين الحروف، بل ذهب عدد منهم إلى القول بجواز الإنابة كإمام النحاة سيبويه (ت180هـ)(15)، وأبي عبيدة(ت210هـ)(16)والمبرد (ت285هـ)(17).

أما مكي بن أبي طالب-الذي هو موضوع دراستنا – فمن خلال تتبعنا للقراءات القرآنية التي وجهها توجيهاً نحوياً قائماً على أساس التأويل النحوي فقد استطعت أن احصر موقفه من هذه المسالة واتجاهه منها إذ جمع بين مذهب نحاة البصرة، ومذهب نحاة الكوفة، فوجه عدداً من القراءات على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بنفس حرف الجر، وعدداً آخر على انابة حرف الجر محل حرف جر آخر. على نحو ما نجده في توجيهه لقراءة "سأل سائل" الواردة في قوله جل شأنه: (سأل سائل بعذاب واقع)(المعارج: 1). فقد اختلف القراء في قراءة هذا الحرف على وجهين فقرأه نافع، وابن عامر، وأبو جعفر "سال سائل" بغير همز، وقرأه الباقون "سأل سائل" بالهمز (18).وتوجيه هذه القراءة عند مكي (19)ان تكون "سأل سائل" النبي بعذاب

---

(12) و(13) و(14) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 15-151.

(15)ينظر: الكتاب: 226/4.

(16) ينظر مجاز القران: 23/2-24.

(17) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 97/3.

(18) ينظر: السبعة في القرآت أبو بكر بن مجاهد: 650، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: 214، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 390/2، ومعجم القراءات القرآنية، د. احمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم: 219/7.

والباء بمعنى عن، ثم قال: "وإذا جعلت "سال" من السيل لم تكن الباء بمعنى عن وكانت على بابها واصلها للتعدي" فمن هنا يتبين لنا أنّ مكياً من القائلين بجواز انابة حرف محل حرف آخر، وكان ابن خالويه (ت 270هـ) (20) قد قال بهذا التوجيه قبل مكي، فمما قاله فيها: "والاحتمال عندي أن يكون من السؤال؛ لأنه جواب لقوله تعالى: (فأمطر علينا حجارةً من السماء أو ائتنا بعذاب اليم) (الأنفال: 32) سألوا ذلك فانزل الله تعالى "سأل سائلٌ" بعذاب واقع، والباء بمعنى عن، والتقدير: عن عذاب".

وبعد فإنَّ من قرأ هذا الحرف "سأل" بالهمز أراد به السؤال لا غير، أما من قرأه "سال" بغير همز فانه أراد به أحد أمرين إما أراد به "سال" من السيل، أو أراد به تخفيف الهمز واصلها "سأل" من السؤال والاستفهام، فمن حمله على الوجه الأول فلا يحتاج إلى تأويل، أما من حمله على الوجه الثاني فهو بحاجة إلى تأويل والى القول بإنابة حرف الجر "الباء" لان السؤال لا يتعدى بحرف الجر "الباء" بل يتعدى بحرف الجر "عن". وهكذا وجه هذه القراءة غير واحد من علمائنا ومفسرينا(21)رحمة الله تعالى عليهم.

أما القرطبي (ت671هـ)(22) وإن كان قد قال بهذا الوجه إلا أنه التمس لمن قرأ بتخفيف الهمز وجهاً آخر، وهو أن يكون حرف الجر "الباء" زائداً للتوكيد حملاً

---

(19) مشكل إعراب القران: 2/ 756-757، وينظر: تناوب حروف الجر: 32.

(20) الألفات، لأبي الحسين بن خالويه: 2/121-122.

(21) ينظر: حجة القرآت لأبي زرعة: 720-721، والكشاف للزمخشري: 156/4، والتبيان في إعراب القران للعكبري: 1239/2، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: 8/ 332.

(22) الجامع لأحكام القران: 18/ 181.

على قوله تعالى: (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)(المؤمنون: 20) وقوله تعالى (وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ)(مريم: 25). ويكون تقدير الكلام عنده: (سَأَلَ سَائِلٌ عَذاباً وَاقِعاً).

ومن القراءات القرآنية الأخرى التي نجد فيها هذا اللون من التأويل عند مكي قراءة "بظنين" المذكورة في قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) (التكوير:24) .

وكان نافع، وعاصم، وحمزة، وابن عامر قد قرأوا هذا الحرف "بضنين"أي بالضاد، وقرأه الآخرون "بظنين" أي بالظاء(23).

فعندما وقف مكي(24) عند هذه القراءة قال "قوله: على الغيب بظنين دخول على يدل على أن ضنيناً بالضاد بمعنى بخِيل، ويقال بخلت عليه، ولو كان بالظاء – بمعنى متهم – لكان بالباء كما يقال: هو متهم بكذا ويقال على كذا، ويجوز أن تكون على في موضع الباء فتحسن القراءة بالظاء".

وبناء على ذلك فان مكياً صرح بجواز انابة حرف الجر "على" محل حرف الجر "الباء" في قراءة من قال "بظنين" التي بمعنى "متهم"، وسبب لجوئه إلى هذا التأويل هو أن الفعل "ضنْ" بمعنى بخل يتعدى بحرف الجر "على"، في حين ان الفعل "ظنْ يتعدى بحرف الجر "الباء" لا بحرف الجر " على"، لهذا كانت قراءة "ظنين" من المشكل الذي دفع مكياً إلى هذه التأويل.

وكان قد وجه هذه القراءة كهذا التوجيه غير واحد من العلماء والمفسرين(25).

---

(23) ينظر: التيسير: 220.

(24) مشكل إعراب القران: 2/ 803.

(25)ينظر: معاني القران للفراء: 3/242-243، وإعراب القران لأبي جعفر النحاس: 3/640.

ومن القراءات القرآنية التي نحا مكي بن أبي طالب في توجيهها منح البصريين، أي: أجاز فيها تضمين فعل معنى فعل آخر قراءة "تكلمهم إنّ الناس" الواردة في قوله عز وجل (وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآياتِنَا لا يُوقِنُونَ) (النمل:82) .

قريء هذا الحرف بكسر همزة "إن"، ويفتحها فقرأها بالكسر: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والفراء، وأبو جعفر، وقرأهُ الكوفيون بفتح همزة (إن)(26).

قال مكي(27) عن قراءة من قرأها "أنّ" بالفتح، " قوله: (تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ) (النمل: 82) أن في موضع نصب على حذف حرف الجر، تقديره: تكلمهم بان الناس، ويجوز أن لا نقدر حرف الجر، ونجعل (أن) مفعولاً بها على ان تجعل (تكلّمهم) بمعنى تخبرهم، ومن كسر فعلى الاستئناف".

فمن كلام مكي المذكور آنفاً نفهم أنهُ ضمّن الفعل "تكلمهمٌ معنى تخبرهمٌ" ؛ لان الفعل "كلـّم" لا يتعدى إلى مفعوله الثاني إلا بحرف جر، أما الفعل "خبَّر" أو "أخبر" فانه يتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه.

وكان الفراء (ت207هـ) (28)، وأبوعبيدة (ت 210 هـ)، وابن خالويه(29)، والزمشخري(30)والعكبري (ت616هـ)(31) قد قالوا بالوجه الذي أجازه مكي، أي: انّ هؤلاء العلماء من القائلين بتضمين الفعل، تكلمهم معنى "تخبرهم".

---

(26) ينظر: السبعة في القراءات: 478، والتيسير: 169، وإتحاف فضلاً البشر في قراءات الأربع عشر، ابن البنا الدمياطي: 340، ومعجم القراءات: 371/4.

(27) مشكل إعراب القران: 540/2، وينظر الكشف عن وجوه القراءات وحججها وعللها، للمؤلف نفسه: 167/2.

(28) ينظر: معاني القران: 300/2.

(29) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 375.

وكان الأخفش (ت215هـ)(32) ، وأبو زرعة (من رجال المئة الرابعة)(33) قد قالا بالوجه الثاني، أي انهما كانا من المنكرين القول بالتضمين في تأويل قراءة "أنّ الناس".

التقديم والتأخير

اللغة العربية كغيرها من لغات العالم لها نظامها الخاص بتأليف الجمل وتراكيبها فإن " 000 جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير، وان وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير"(34).

بيد أن هذا الأسلوب الذي يقع في الكلام، خاصة في كلام الله – عز وجل شأنه – لم يكن ليتأتى دون أهمية أو قصدٍ، أو غرض، ولعل سيبويه (35) إمام النحاة أول من التفت إلى بيان هذه الأهمية، إذ قال: "إنما يُقدّمون الذي بيانه اعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم". ثم التفت علماء المعاني – من بعده – إلى دراسة أسباب التقديم والتأخير وسبب اللجوء إلى هذا اللون من التأويل، فمن أهم هذه الأغراض التي ذكروها"الاهتمام، والتأكيد، والتخصيص، والقصر،000"(36).

ولم يغفل مكي بن أبي طالب، أو لم يغب عن باله هذا اللون من التأويل في توجيه عدد من القراءات القرآنية كقراءة "سواء" من قوله عز اسمه: (إِنَّ الَّذِينَ

---

(30) ينظر: الكشاف: 160/3.

(31) ينظر: التبيان في إعراب القران: 1014/2.

(32) ينظر: معاني القران: 431/2.

(33) ينظر: حجة القراءات: 538.

(34) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي: 35.

(35) الكتاب: 34/1.

(36) نظام الجملة العربية، سناء حميد البياتي، رسالة ماجستير: 39.

كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)(الحج: 25).

فقرأ: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وشعبة شغبة، وخلف، ويعقوب، وأبو جعفر هذا الحرف "سواءٌ" بالرفع، وقرأهُ حفص عن عاصم "سواءً" بالنصب(37).

احتجّ مكي(38) لمن قرا هذا الحرف بالرفع فقال. "ارتفع سواء على انه خبر ابتداء مقدم تقديره: العاكف والبادي فيه سواء" ثم رأى مكي أن هذه القراءة يمكن أن تتخذ دليلاً على ان " الحرم لا يملك؛ لان الله تعالى قد سوّى فيه بين المقيم وغيرهُ. على أن هناك من حمل قراءة الرفع على انها مبتدأ، و"العاكف" اسم فاعل عامل عمل فعله سد مسد الخبر، وكان قد قال بهذا الوجه غير واحدٍ(39)لكن مكياً استبعد أن تحمل هذه القراءة على هذا الوجه معللاً ذلك بقوله: "لأنك لابد أن تجعل "سواء" بمعنى مستوٍ ولذلك يعمل ولا يحسن أن يعمل مستوٍ حتى يعتمد على شيء قبله، فان جعلت سواء وما بعده في موضع المفعول الثاني لِجعلنا حَسَن أن يرتفع بالابتداء، ويكون بمعنى مستوٍ فترفع العاكف به ويسد مسد الخبر" وعلاوة على ذلك كان الفراء(40) قد التفت إلى أمر آخر وحجة أخرى تدعم رأيه في رفع قراءة "سواء" فقال: "ومن شأن العرب أن يستأنفوا بسواء إذا جاءت بعد حرف قد تم بها الكلام فيقولون مررت برجل سواءٌ عنده الخير والشر".

---

(37) ينظر: السبعة: 435، والتيسير: 157، والنشر: 326/2، والإتحاف: 314، ومعجم القراءات: 174/4.

(38) مشكل إعراب القران: 490/2-491.

(39) ينظر: معاني القران للفراء: 222/2، وإعراب القران: 397/2، والحجة في القراءات السبع: 253.

(40) معاني القران: 222/2.

ويبدو أنّ ما ذكره الفراء صحيح، لأن الكلام يتم إذا قلنا (جعلناهُ للناس) أي وضعناه للناس من قوله تعالى (وضع للناس) [آل عمران: 96]، ويكون خبر إنّ محذوفاً على عادة أسلوب القرآن ليتصور ما يشاء في مصيرهم المؤلم ويقدر في خبر ان ما يريد.

وكان قد وجه هذه القراءة كتوجيه مكي غير واحد(41).

التأويل بالحذف

الحذف من سنن العرب المعروفة(42)، "إذ تعمد إليه العرب في مواضع كثيرة لتحقيق الإيجاز، وأغراض بلاغية متعددة، وفوائد كثيرة"(43).

ويرى النحويون أنّ الأصل في الكلام الذكر ولا يحذف منه شيء إلا بدليل(44)، وهذا ما أكده أحد الدارسين المحدثين بقوله: "يشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي، وان لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي"(45).

والحذف في اللغة العربية على أنواع فمنه " حذف الجملة، والمفرد، والحركة"(46). وقف مكي بن أبي طالب عند طائفة من القراءات القرآنية واحتج لها على تأويل محذوف، كحذف الجملة الفعلية على نحو ما نجده في توجيهه

---

(41) ينظر: البيان في غريب إعراب القران، ابن الانباري: 173/2، والتبيان في إعراب القران: 2/ 939، والبحر المحيط : 362/2.

(42) ينظر: الصاحبي، ابن فارس: 205.

(43) البرهان في علوم القرآن: 3/ 119-120.

(44) ينظر: الخصائص لابن جني: 2/ 362.

(45) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 83.

(46) الخصائص: 362/2.

لقراءة"غشاوة" الواردة في قوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (البقرة:7).

اجمع القراء على قراءة هذا الحرف بالرفع إلا المفضل الضبّي عن عاصم بن أبي النجود قرأه "غشاوةً" بالنصب.

احتج مكي(47) لمن قرا هذا الحرف بالنصب فقال: "وقد قرا عاصم بالنصب على إضمار فعل كأنه قال: وجعل على ابصارهم غشاوةً".

وعلى هذا فان ما أشار إليه مكي يكون من باب حذف الجمل؛ لأنه حذف الفعل والفاعل (48)، وسبب لجوئه إلى هذا التأويل هو وضوح الكلام وخلوّه من الضرر المعنوي؛ لان العيون لا يمكن أن تكون معمولاً للعامل " ختم"وذلك لان الختم لا يمكن ان يكون للعيون، بل الختم للقلب والسمع وهو بمعنى "الطابع" (49)، وهذا ما ذكره ابن جرير الطبري (ت310هـ)(50)بقوله:" ان الختم غير موصوف به العيون في شيءٍ من كتاب الله ولا في خبر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- ولا موجود في لغة أحد من العرب، وقد قال تبارك وتعالى: (وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ) ثم قال (وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً)(الجاثية: 23) فلم يدخل البصر في معنى الختم وذلك هو المعروف في كلام العرب".

---

(47) مشكل إعراب القران: 1/76-77.

(48) ينظر: الخصائص: 2/381.

(49) لسان العرب: 12/163.

(50) جامع البيان في تفسير القران: 1/88.

وكان قد وجه هذه القراءة كهذا التوجيه – الذي قال به مكي- غير واحد من العلماء والمفسرين (51)، فهذا المفسرابن جرير الطبري (52)يحمل قراءة من قرأ بالنصب على تأويل محذوف تقديره "جعل" كأنه قال: وجعل على ابصارهم غشاوة، ثم اسقط جعل إذا كان في أول الكلام ما يدل عليه.

وبسط ابن خالويه(53) الحديث في توجيه هذه القراءة فعندما احتج لها قال: "والحجة لمن نصب انه اضمر مع الواو فعلاً عطفه على قوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) وجعل على أبصارهم غشاوةً ثم قال: "وإضمار الفعل إذا كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب" واستدلّ على ذلك بشاهد شعري دون أن ينسبه أو يعزوه لقائله، وهو قول الشاعر(54):

ورأيتُ زوجكَ في الوغى   متقلــداً سيفــاً ورمحــاً

موطن الشاهد في هذا البيت هو قوله: ورمحاً" تقديره: "وحاملاً رمحاً"؛ لان الرمح لا يتقلد به كالسيف بل يُحمل"(55).

أما أبو علي النحوي (ت377هـ) (56) فكان قد أنكر نصب "غشاوة" بالفعل الظاهر وهو "ختم" معللاً لذلك الإنكار بقوله: لأنه يكون قد فصل بين المعطوف

---

(51) ينظر: معنى القران للفراء: 28/1، وإعراب القران: 136/1، والحجة في القراءات السبع، 67، والتبيان في إعراب القران: 23/1، والجامع لأحكام القران: 1/ 191، البحر المحيط: 49/1.

(52) جامع البيان: 88/1.

(53) الحجة في القراءات السبع: 67.

(54) روي هذا الشاهد برواية ثانية وهي "رأيت بعلك في الوغى" وقد استشهد به غير واحد، وكان الفراء قد استشهد به ونسبه للزبعري، ينظر معاني القران: 13/1 وورد في لسان العرب غير منسوب: 367/3.

(55) الكامل: 275/2.

(56) الحجة في علل القراءات السبع: 231/1-232.

وحرف العطف بفاصل وهذا لا يجوز إلا في الشعر". كما ردّ على من زعم ان لفظة "غشاوة" منصوبة بفعل محذوف تقديره "جعل" معللا لذلك بقوله: "لأنه يحمل الكلام على "متقلداً سيفاً ورمحاً" ويرى أنَّ مثل هذا الاستعمال لا تكاد تجده في حالٍ سعةٍ واختيارٍ".

وردّ المفسر أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) على أبي علي النحوي بعد ان ذكر رأيه في توجيه هذه القراءة فقال: "ولا ادري ما معنى قوله؛ لان النصب إنما يحمله على ختم الظاهر وكيف نحمل غشاوة المنصوبة على ختم الذي هو فعل، هذا ما لاحمل فيه اللهم إلا ان أراد أن يكون قوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) دعاءً عليهم لاخبراً فان ذلك يناسب مذهبة لاعتزاله، ويكون غشاوة في معنى المصدر المدعو به عليهم مقام الفعل فكأنه قيل وغشى الله على أبصارهم فيكون إذ ذاك معطوفاً على ختم عطف المصدر النائب مناب فعل في الدعاء نحو قولك: رحم الله زيداً وسقياً له وتكون إذ ذاك قد حلت بين غشاوة المعطوف وبين ختم المعطوف عليه بالجار والمجرور"(57).

اما الحذف في الأسماء فيتخذ ألوانا عدة كحذف المبتدأ على نحو ما نجده في توجيه مكي لقراءة "سورة" المذكورة في قوله جل شأنه: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النور:1).

قرأت لفظة "سورة" بالرفع والنصب فقرأها بالنصب أبو عمرو وابن محيصن، ومجاهد، وقرأه الآخرون بالرفع (58). احتج مكي (59) لمن قرأها بالرفع

---

(57) البحر المحيط: 1/ 49.

(58) ينظر: إتحاف فضلاء

(59) مشكل إعراب القران: 507/21.

فقال: "رفعت سورة على إضمار مبتدآ تقديره: هذه سورةٌ، وأنزلناها صفة لسورة وانما احتيج إلى إضمار مبتدأ ولم ترفع سورة بالابتداء؛ لأنها نكرة، ولايبتدا بنكرة إلاّ أن تكون منعوتة وإذا جعلت "أنزلناها" نعتاً لم يكن في الكلام خبر لها؛ لان نعت المبتدأ لا يكون خبراً له فلم يكن بدّ من إضمار مبتدأ ليصبح نعت السورة بأنزلناها".

وكان قد ذهب إلى هذا القول غير واحد من العلماء والمفسرين(60).

ومن الحذف في الاسماء أيضا، حذف الفاعل أو المفعول أو كليهما، ومن جملة القراءات التي وجهها مكي على تأويل حذف فاعل ومفعول قراءة "يصرف" من قوله تبارك وتعالى (مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ) (الأنعام:16).

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي "من يَصرف" بفتح الياء وكسر الراء، وقرأه الباقون"من يُصْرَفْ" بضم الياء وبفتح الراء(61).

وجه مكي (62)هذا الحرف توجيهاً نحوياً فقال عن قراءة "يَصرف" ببنائه للمعلوم أنه أضمر الفاعل في يصرف وهو [لفظ الجلالة] الله جل ذكره واضمر مفعولاً محذوفاً تقديره: من يصرف الله عنه العذاب يومئذٍ.

فعلى ذلك يكون مكي قد حمل توجيه هذه القراءة على تأويل فاعل محذوف هو لفظ الجلالة"الله"، ومفعول به تقديره "العذاب".

---

(60) ينظر: معاني القران للفراء: 243/2، وإعراب القران: 431/2 والتبيان في إعراب القران: 1/ 963.

(61) ينظر: السبعة: 254، والتيسير: 101.

(62) مشكل إعراب القران: 247/1.

ووقف مكي عند قراءة "يُصرف" ببناء هذا الفعل للمجهول فقال في إعرابه: "انه أضمر مفعولاً لم يسم فاعله لا غير تقديره: من يُصرف عنه العذاب يومئذٍ" ثم قال: "فهذا أقل إضمارا من الأول وكلما قل الإضمار عند سيبويه كان أحسن".

وبذلك يكون المضمر في توجيه هذه القراءة نائب فاعل تقديره لفظة "العذاب" وهذه القراءة كما هو واضح اقل إضمارا من القراءة الأولى، لان القراءة الأولى كانت على تقدير إضمار فاعل ومفعول به، أما في القراءة الثانية فكانت على تقدير إضمار نائب فاعل فقط وهكذا وجه هذه القراءة غير واحد(63).

ومن الحذف في الأسماء حذف المنعوت وإقامة النعت، مقامه ومن القراءات القرآنية التي نجد فيها هذا اللون من التأويل بالحذف قراءة"وللدار الآخرة" الواردة في قوله عز وجل: (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلا تَعْقِلُونَ) (الأنعام:32).

انفرد ابن عامر بقراءة هذا الحرف "ولدار بلام واحدة وخفض لفظة" الآخرة التي بعدها، وقرأه الباقون "وللدار" بلامين ورفع لفظة"الآخرة"(64).

أعرب مكي(65)قراءة من قرأ هذا الحرف بلام واحدة وخفض لفظة "الآخرة" فقال:"فأما من قرأ: "ولدار الآخرة" بلام واحدة وأضافها إلى الآخرة فانه لم يجعل الآخرة صفة للدار وإنما الآخرة صفة لموصوف محذوف تقديره: ولدارُ الساعة الآخرة، ثم حذفت الساعة وأقيمت الصفة مقام الموصوف "الدار" إليها والآخرة والدنيا اصلهما الصفة لكن اتسع فيهما فاستعملتا استعمال الأسماء فاضيف إليها".

---

(63) ينظر حجة القراءات: 243، والكشاف: 9/2، والبيان في غريب إعراب القران: 315/1، والجامع لأحكام القران: 398/6، والبحر المحيط: 87/4.

(64) ينظر: السبعة: 256، والتيسير: 102.

(65) مشكل إعراب القران: 251/1.

وحذف المنعوت وإقامة النعت مقامه من المسائل النحوية التي أجازها النحاة، لكنهم اشترطوا لجوازه ان يدل عليه دليل وهذا ما صرح به ابن مالك (ت672هـ)(66) في منظومته قائلاً:

وما من المنعوت عُقِلْ   يجوز حذفهُ، وفي النعتِ يقلْ

عقب شارح الالفية ابن عقيل (ت 769هـ) (67) على هذا القول فقال: "أي بجواز حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه، إذ دل عليه دليل نحو قوله تعالى: (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) (سبأ: 11)، أي: "دروعاً سابغات".

ولم تخرج توجيهات العلماء والمفسرين(68) لهذه القراءة عمّا ذكره مكي بن أبي طالب سوى أبي زرعة (69)الذي أضاف وجهاً آخر لمن قرأ هذا الحرف بلام واحدة فقال : "وحجته في ذلك إجماع الجميع على قوله في سورة يوسف: (كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) (يوسف: 109). بلام واحدة، فرد ابن عامر ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه".

وحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامهُ من أنواع الحذف التي يحتج به النحاة في التأويل النحوي كالذي نجده عند مكي في توجيهه قراءة "جعلا له شُركاء" الواردة في قوله تعالى: (فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (لأعراف:190).

---

(66) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 205/3.

(67) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(68) ينظر: البيان في غريب إعراب القران: 319/1، والتبيان في إعراب القران 491/1، والجامع لأحكام القران: 415/1 وتفسير النفسي: 465/1.

(69) حجة القراءات: 246.

قريء هذا الحرف قراءتين: القراءة الأولى "شِـرْ كاً" بكسر الشين واسكان الراء مع التنوين وهي قراءة نافع وأبي بكر، وقرأةُ الباقون"شـُركاء" بضم الشين والمد والهمز من غير تنوين(70).

والذي يعننا من هذا الحرف قراءة "شـِركا" بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين، فعندما وقف عليها مكي(71) قال: "قوله جعلا له شِركاً" أي ذا شرك أو ذوي شركِ فهو راجع إلى قراءة من قرأ شركاء جمع شريك، فلو لم يقدر الحذف فيه لم يكن ذلك ذماً لهما؛ لأنه يصير المعنى: انهما جعلا لله نصيباً فيما أتاهما من مال وزرع وغيره وهذا مدح فان لم تقدر حذف مضاف في آخر الكلام قدرته في أول الكلام ولابد من أحد الوجهين في قراءة من قرأ شِركاً على وزن فِعْل تقديره: جعلا لغيره شِركا فان لم تقدر حذفاً انقلب المعنى وصار الذم مدحاً فافهمه".

ويبدو مما تقدم آنفاً أن التأويل بحذف المضاف تقديره "ذا، أو ذوي"بات واجباً في هذا المقام؛ لأننا لو لم نؤول الكلام فيها لانقلب المعنى وصار الذم مدحاً فيها وليس هو المطلوب.

واستدراكاً على ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب نرى أنَّ القرينة السياقية تؤكد لنا أن قراءة "شِركاً" تدخل في باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامهُ؛ لان الله تعالى قال في نهاية هذه الآية: (فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) فلو كان شركاً بمعنى نصيباً لما وصفهم الله سبحانه وتعالى بأنهم مشركون، بل ولم تكن هذه الآية ذماً لهم على فعلتهم تلك.

---

(70) ينظر: التيسير: 115.

(71) مشكل إعراب القران: 307/1.

وكان قد قال بهذا التوجيه غير واحد من العلماء والمفسرين(72).

ذكرنا فيما سلف من كلام أنَّ الحذف يتخذ طرائق عدة منها حذف الجمل سواء أكانت جملاً فعلية أم جملاً اسمية، ومنها حذف الاسم، وقد وقفنا على طائفة من القراءات استطعنا فيها أن نُبرِّز هذا النوع التأويل بالحذف، ولنا ان نتمكث على نوع آخر من أنواع الحذف هو حذف الحروف، على نحو ما نجده في توجيه مكي لقراءة "ما كذب" من قوله تعالى: (ما كذَبَ الفؤادُ ما رأى) (النجم: 11).

قرأ هشام، والحسن، وقتادة، ويزيد بن القعقاع، وعاصم الجحدري "ما كذّبَ" بتشديد الذال، وقرأه أكثر القراء "ماكذَب" بتخفيف الذال(73).

قال مكي(74) في قراءة من خفف الذال: "من خفف "كذب" جعل "ما" في موضع نصب على حذف الخافض فيما رأى، و "ما" بمعنى الذي ورأى واقعة على هاء محذوفة أي رآه، ورأى من رؤية العين، ويجوز ان تكون "ما" والفعل مصدراً فلا يحتاج إلى إضمار هاء "، وقال عن قراءة من شدد الذال: "ومن شدد "كذب" جعل ما مفعولاً به على أحد الوجهين، ولا يقدر حذف حرف الجر فيه؛ لان الفعل إذا شدد تعدى بغير حرف".

يتضح من هذا ان الفعل "كذَب" فعل لازم لا يتعدى إلى مفعوله بنفسه بل يتعدى بحرف الجر "في"، امّا الفعل "كذّب" المراد به التكثير والمبالغة – ففعل

---

(72) ينظر: البيان في غريب إعراب القران: 381/1، والتبيان في إعراب القران 260/2، وتفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: 371/1.

(73) ينظر: إعراب القران: 264/3، والتيسير:204.

(74) مشكل إعراب القران: 692/2-693.

متعدٍ أي: يتعدى بنفسه من غير واسطة (حرف جر)؛ لان من معاني "فعّل" التعدية، إذ بها يصير الفعل اللازم متعدياً"(75).

وكان النحاس(76) من قبل مكي قد قال بهذا التأويل، فبعد أن أعرب هاتين القراءتين وازن بينهما فرأى أنّ "القراءة بالتخفيف أبين معنى، وبالتشديد بعيدة؛ لأنَّ معناها قبله وإذا قَبِلَه الفؤاد أي علمه فلا معنى للتكذيب".

القول بالزيادة

ذهب علماء اللغة إلى القول بأنَّ هناك طائفة من الأدوات والحروف وردت زائدة في نصوص لغوية، ومنها نصوص القران الكريم، وهذا ما عبّر عنه الزركشي (ت794هـ) (77) بقوله: "وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف". ولما كان القران الكريم كتاب الله المعجز بنظمه، أنكر عدد من اللغويين القول بالزيادة فيه وهذا ما ذهب إليه الزركشي (78) بقوله ": والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القران، إذ الزائد مالا معنى له، وكلام الله منزّه عن ذلك" كما حذر ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) (79) من استعمال هذا اللفظ فقال: "وينبغي ان يتجذب المعرب ان يقول في حرف من كتاب الله انه زائدٌ؛ لأنه يسبق إلى الأذهان ان الزائد هو الذي لا معنى له وكلام الله – سبحانه – منزّه من ذلك" ثم بيّن ان الزائد عند النحاة معناه الذي لم يأت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا

---

(75) الصرف الواضح، د. عبد الجبار علوان النايلة: 101.

(76) إعراب القران: 264/3.

(77) البرهان في علوم القران: 2/ 177-178.

(78) البرهان في علوم القران: 177/2-178.

(79) الإعراب عن قواعد الإعراب: 155-157.

المهمل"، فالزيادة في قصد النحويين هي." من جهة الإعراب لا من جهة المعنى"(80).

لذا احترس كثير من النحويين القول بالزيادة، وكانوا يسمونها "بالتأكيد" أو "الصلة(*)" أو "المقحم(81)."

ومن خلال تتبعي للقراءات القرآنية التي وقف مكي عندها معرباً إياها اتضح لي انّ مكياً كان من القائلين بالزيادة، لكن ليست الزيادة المعنوية التي اتخذها الجهال من الناس منفذا للطعن بكتاب الله الذي لا يدخله الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ لان الله جل شأنه كان قد وعد بحفظه بقوله: (إنـّا نحنُ نزَّلنا الذكرَ وإنـّا لهُ لحافظون) (الحجر: 9).

فمن القراءات التي وجهها مكي وأولها على الزيادة "لا أقسم" من قوله تعالى: (لا أقسمُ بيومِ القيامة) (القيامة: 1).

قرأ ابن كثير وقنبل والبزي هذا الحرف بالقصر، وقرأه الآخرون بالمد(82).

قال مكي(83) عن قراءة من قراها بالمد: "لا زائدة؛ لانها في حكم المتوسطة لان القران كله نزل مرة واحدة إلى سماء الدنيا ثم نزل على النبي محمد عليه السلام بعد ذلك في نيف وعشرين سنة على ما شاء الله مما يريد ان ينزل شيئاً بعد شيء ولو ابتدأ متكلم بكلام لم يجز له ان يأتي بلا زائدة في أول الكلام".

---

(80) البرهان في علوم القران: 81/3.

(*) مصطلح كوفي يراد به الزائد، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 8/ 128.

(81) البرهان في علوم القران: 79/3.

(82) ينظر: السبعة: 66/ والكشف: 349/2، والتيسير: 216، والنشر: 393/2، والإتحاف: 428.

(83) مشكل إعراب القران: 776/2.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه مكي كان قد سبقه إلى القول به غير واحد كأبي عبيدة(84) الذي قال عنها: ".. مجازها اقسم بيوم القيامة، واقسم بالنفس اللوامة"، وكذلك النحاس(85) وذهب الزمخشري(86) إلى أنَّ فائدتها "توكيد القسم".

وفي مقابل ذلك درأ غير واحد من العلماء عنها القول بالزيادة فمن هؤلاء الفراء(87) الذي قال: "العرب لا تزيد "لا" في أول الكلمة".

وهذا الرأي كان مكي(88) قد ذكره أيضا لكن على وجه التضعيف، واختاره غير واحد كأبي زرعة(89) والزمخشري(90).

لكن هذا الرأي لم يسلم من الرد؛ لأن أبا جعفر النحاس(91) قد ردّه بقوله: "امّا قوله إنّ "لا" لا تزاد في أول الكلام فكما قال: لا اختلاف فيه، لأن ذلك يشكل ولكنه عورض فيما قاله، كما سمعت علي بن سليمان يقول: إنَّ هذا القول صحيح، يعني قول من قال: إنَّ "لا" زائدة، قال: وليس قوله بانها في أول الكلام مما يردّ هذا القول؛ لأن القران كله بمنزلة سورة. واحدة، وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه، وقد صح عن ابن عباس [رضي الله عنهما] ان الله عز وجل انزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في شهر رمضان ثم نزل مفرقا من السماء".

---

(84) مجاز القران: 277/2.

(85) ينظر: إعراب القران: 552/3.

(86) الكشاف: 189/4.

(87) معاني القران: 307/3.

(88) ينظر: مشكل إعراب القران: 776/2.

(89) ينظر: حجة القراءات: 735.

(90) ينظر: الكشاف: 189/4.

(91) إعراب القران: 552/3-553.

وردَّ أبو جعفر النحاس رأي الفراء الذي ذهب إلى ان "لا" لا تزاد في الإيجاب فقال: "فأما قول الفراء: إن "لا" لا تزال إلا في النفي فمخالف فيه، حكي ذلك من يوثق بعلمه من البصريين منهم أبو عبيدة، وانشد:

في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شعر

قال: يريد في بئرٍ حور، أي: فزاد "لا" في الإيجاب".

وكذلك رد ابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)(92) على من زعم أنَّ "لا" زائدة فقال: "وكان بعض النحويين يجعلها صلة ولو جاز هذا لم يكن بين خبرٍ فيه الجحد، وخبر فيه الإقرار فرق"(93).

---

(92) ينظر: مجاز القران: 275/2.

(93) تأويل مشكل القران: 246-247.

Abstract

The Brammatical Interpretation to the Quranic Readings in the Book Mushkil E'rab al Kuran. By Maki Ibn Aby Taleb

Nawfal Ali Mageed(*)

This paper deals with a linguistic, syntactic and terminological and terminological explanation showing it's importance in guiding the QURANIC READINGS. It also reviews important issues in which the explanation is used.

First-Implication: Studying the Quranic reading at Makee Bin Abe-Taleb about explanation by implication, we proved that make had mixed between kuffee and Basree styles as far as implication is concerned.

Second-The matization: Arabic language has a sspecial systerm of forming words and sentences. Any deviation from this system leads to the matization which same times force the syntaolition to explain his words and sentences. This the matization. however is used an purpose by the syntacticicn. Makee did not neglect this kind of explanation which helped him in construing the Quranic readings.

Third-Omittian: It is another feature of Arabic language which is of different kinds, such as the amittion of certain letter, pronunciation and sentences. We have chosen one or two headings, similar to that of Makee explanation, based an the disagreement among the scholars.

(*) College of Arts / University of Mosul.

Fourth-Redundancy: In addittion to reduction, redundancies another feature of Arabic language. The speaker may use according to the situation, either more or less speech.